



قضايا و آراء



مقترحات وآراء حول قضايا المجتمع من واقع الصحافة المصرية

قضايا و آراء

الديون

العدد (186)

يوليو 2016

نشرة دورية تصدر عن
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء

قضايا و آراء



تمثل آراء ومناقشات الخبراء والمفكرين والعلماء والكتاب – فضلا عن القارئ العادي- التي تنشر في الصحف (قومية – حزبية – مستقلة) وما تشمله من مقترحات وحلول وتوصيات تتعلق بقضايا المجتمع ومشاكله، ثروة فكرية ورافدا هاما يعكس توجه المجتمع المصري، ومن ثم كان الاهتمام بهذه الآراء برصدها واستخلاصها وتخزينها واسترجاعها لخدمة المستفيدين منها أمرا على درجة عالية من الأهمية.

ومن هذا المنطلق أنشئت "قاعدة بيانات قضايا وآراء" في عام 2007 لتحقيق أهداف: الرصد – الاستخلاص – التسجيل والتخزين – البحث والاسترجاع ... وذلك بهدف دعم متخذ القرار، فضلا عن الباحثين والمستفيدين.

وتتضمن "قاعدة بيانات قضايا وآراء" التسجيلات (مستخلصات المواد الصحفية) لمواد الرأي التي يتم رصدها واستخلاصها وتسجيلها، وقد وصل حجم القاعدة حتى الآن أكثر من 54 ألف تسجيلية، علما بأن النصوص الكاملة للمواد الصحفية قد تم تخزينها مع ربطها بالتسجيلات الخاصة بها على القاعدة، ويمكن استرجاعها أيضا وطباعتها.

وتعد "نشرة قضايا وآراء" التي نحن بصددتها إحدى ثمرات هذه القاعدة، حيث يتناول كل عدد من هذه السلسلة آراء ومقترحات الكتاب والمفكرين والقراء في موضوع محدد.

والإصدار التي بين أيدينا تتضمن (28) تسجيلية في موضوع "الديون"، وقد تم تنظيم التسجيلات في متن النشرة تاريخيا من الأقدم إلى الأحدث، وهي للمواد الصحفية التي نشرت خلال الفترة من يوليو 2009 إلى ديسمبر 2014 من صحف الجمهورية- الوفد- العالم اليوم/ مواقع صحف: الأهرام- أخبار اليوم- الجمهورية.

مضاييا و آراء

جدير بالذكر أن جميع إصدارات النشرة متاحة ورقيا بالمكتبة وإلكترونيا على نظام القاعدة أو من خلال موقع بوابة معلومات مصر www.eip.gov.eg على شبكة الإنترنت.

هذا ويسعد "مكتبة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار" تلقي استفساراتكم ومقترحاتكم من أجل تطوير هذا العمل شكلا وموضوعا، في سبيل تحقيق أهدافه المرجوة، وتعظيم الاستفادة منه على البريد الإلكتروني

للمكتبة: library@idsc.net.eg.

عجز الموازنة و الديون المحلية.. أزمة تحفظ على الأسعار/ عبد الرحيم أبو شامة

مستخلص

وصلت الديون المحلية إلى مرحلة خطيرة وامتدت سلبياتها لتشمل الأداء الاقتصادي بشكل عام ومستويات المعيشة ومعدلات التضخم في الأسعار و أداء الخدمات العامة للمواطنين فقد وصلت الديون المحلية فقط إلى 745 مليار جنيه في نهاية مارس الماضي وفقا لآخر بيانات البنك المركزي ، ومع اعتماد الموازنة المالية الحالية بعجز كبير يفوق السنوات الماضية فإن هناك توقعات بزيادة حجم الديون المحلية لتصل إلى أرقام مخيفة يصعب لأي حكومة قادمة التعامل معها ، كما ستكون آثارها السلبية خطيرة على المجتمع.

ويقترح :

- أن يعمل البنك المركزي على خفض أسعار الفائدة و هو ما سيؤدي إلى خفض الفائدة على الدين العام المحلي و تخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة.

الوفد	25 يوليو 2009	ص: 4
-------	---------------	------

تقرير دولي يحذر من تفاقم الديون ويطالب بالعودة للتخطيط الإنمائي / الوفد

مستخلص

جاء خلال تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن البلدان الأقل نموا تعاني من حالات عجز شبه مزمن في حساباتها التجارية والجارية، حيث توقع التقرير أن ينخفض الناتج المحلي العالمي بنسبة 2.6% في عام 2009 نتيجة لتقلص إيرادات الصادرات، كما جاء خلال التقرير أن الكساد العالمي سيؤدي إلى إضعاف التجارة الدولية، وإعاقة الاستثمار طويل الأجل بما يؤدي إلى مزيد من تقليص الإنتاج والصادرات.

ويقترح :

- التركيز على الاستثمار الإنتاجي، وبناء القدرات التكنولوجية، وتعزيز القدرات الإنتاجية المحلية للخروج من تداعيات الأزمة المالية.
- إعادة التفكير في خطط التنمية المتبعة؛ وذلك لأن الأزمة المالية العالمية أشد وطأة على الدول الأقل نموا.
- تشجيع عملية التحول الهيكلي لأقل البلدان نموا من اقتصاديات زراعية إلى اقتصاديات ما بعد الزراعة.

الوفد	31 يوليو 2009	ص: 4
-------	---------------	------

مستخلص

تعتبر الديون المحلية من أبرز القضايا التي يعاني منها الاقتصاد المصري وذلك في ظل الاختلال بين النمو في الإنفاق والنمو في الإيرادات العامة للدولة.

ويقترح:

- ترشيد الإنفاق الحكومي وخفض معدل زيادته عن معدل زيادة الإيرادات .
- تعظيم إيرادات الحكومة عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين مناخ الاستثمار .
- خفض النفقات الحكومية بترشيد عملية الدعم .
- جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتوسيع قاعدة المجتمع الضريبي بتقديم بعض الإعفاءات للمتهربين حتى يمكن أن ينضموا إلى دافعي الضرائب.

ص:7

6 فبراير 2010

الجمهورية

مستخلص

تجاوزت الديون الخارجية للحكومة المصرية الثلاثين مليار دولار، بينما تجاوز الدين المحلي الـ800 مليار جنيه مصري، وتجاوزت الديون الخارجية والمحلية الـ90% من الناتج المحلي الإجمالي، بما يعني أنها تجاوزت خطوطها الحمراء وباتت تشكل خطراً بالغاً على الاقتصاد المصري، بما يفرض أهمية تشكيل استراتيجية للتحكم في الدين المحلي وكيفية سداه.

ويقترح:

- تقليص الاعتماد على أذون الخزانة في تمويل الدين المحلي، والاعتماد خلال الفترة القادمة على سندات الخزانة.
- إلغاء قرار وزير المالية الخاص بإخضاع عائد الأذون والسندات للضريبة باعتباره قراراً طارداً للمستثمرين الأجانب.
- تعديل قانون البنك المركزي بضرورة تحول فروع البنوك الأجنبية العاملة بمصر إلى شركات مساهمة مصرية لها مجلس إدارتها ومركزها المالي المستقل عن البنك الأم.

انفلات الديون الحكومية.. مخاطر كبيرة واقتراحات للمواجهة/ أحمد آدم -تابع

- فرض ضرائب تصاعدية على الدخل، مع أهمية البدء في مشروع قومي كبير للقضاء على البطالة.

العالم اليوم	21 فبراير 2010	ص:4
--------------	----------------	-----

5

مخاطر الدين الداخلي/ مكرم محمد أحمد

مستخلص

يُحذر صندوق النقد الدولي من مخاطر قادمة يمكن أن تدخل الاقتصاد العالمي في أزمة جديدة صعبة، مصدرها هذه المرة ليس الديون المسمومة التي صدرتها مصارف الولايات المتحدة إلى معظم دول العالم، ولكن العجز المالي الضخم في موازنات حكومات دول نامية عديدة من بينها مصر، اضطرت إلى الاستدانة الداخلية والخارجية لتمويل مشروعات التنمية والخدمات، وتجاوز حجم ديونها في بعض الحالات حدود المسموح ولم يُعد في وسعها الحصول على قروض جديدة، واضطرت إلى التوقف عن السداد وتقليل حجم الإنفاق العام وفرض ضرائب جديدة لتضييق فجوة العجز، رغم ما يسببه ذلك من قلق اجتماعية تهز أمنها واستقرارها كما حدث في اليونان.

ويقترح:

- الانتباه للحجم المتزايد للديون الذي يفوق قدرة بعض الدول على السداد، والمخاطر الاجتماعية التي تهدد استقرارها بسبب التكاليف الضخمة لعملية الإصلاح.

موقع الأهرام	29 ابريل 2010	www.ahram.org.eg
--------------	---------------	--

(6)

حكومة توريث الإفلاس!!: الحكومة الحالية تفوقت على الخديو إسماعيل في الاستدانة/ عبد الرحيم أبو شامة

مستخلص

إن استمرار الحكومة في سياستها الحالية والاقتراض الداخلي والخارجي يُعرض بالفعل للاقتصاد القومي إلى مشكلات مستعصية الحل، ومنها تضخم الأسعار والبطالة وضعف الأجور وغيرها.

ويقترح:

- أن تقوم الحكومة باستخدام عمليات طرح السندات في عمليات استثمارية وإنتاجية تُدر ربحاً بما يضمن سداد الطرح وأعبائه.
- على الحكومة الحد من الإقدام على التمويل الخارجي والعمل على خفض الديون التي تتحملها الموازنة العامة.

الوفد	1 مايو 2010	ص: 6
-------	-------------	------

(7)

قبل ارتفاعها في الأسواق العالمية: إعادة هيكلة الديون مبكراً يحد من الآثار السلبية التي تصيب المؤسسات المالية/ محمود حماد

مستخلص

أكد تقرير في صحيفة فاينانشال تايمز البريطانية على ضرورة إعادة هيكلة الديون مبكراً؛ لأن إعادة الهيكلة قبل وقتها تحد من أضرار كثيرة قد تصيب المؤسسات المالية، خاصة التي تحتفظ بمعظم الديون، فضلاً عن أن التأجيل لن يعمل سوى على زيادة الأمور سوءاً.

ويقترح:

- أن يكون الجزء الأكبر من الديون الحكومية مملوكاً لمستثمرين محليين وليس أجنبياً.
- اتخاذ التدابير لزيادة المدخرات المحلية، والتي تنتج فائضاً في الحساب الجاري.

العالم اليوم	4 أغسطس 2010	ص: 12
--------------	--------------	-------

وفقاً لتقرير حديث: إعادة هيكلة الديون السيادية.. أمر وارد خلال الفترة الحالية/ العالم اليوم

مستخلص

أكد تقرير في صحيفة فاينانشال تايمز البريطانية أن إعادة هيكلة الديون السيادية لمصر في الفترة الحالية ليست معقدة حتى لو تمت بطريقة تقليدية، وذلك مقارنة بما قامت به بعض الحكومات في السنوات العشر الأخيرة، حيث شهدت تلك السنوات عمليات إعادة هيكلة معقدة.

ويقترح:

- توفير السيولة لإعادة هيكلة الديون السيادية، وذلك عن طريق ضخ السيولة من جهة اقتصادية دولية كبرى مثل صندوق النقد الدولي.

ص: 8

19 أغسطس 2010

العالم اليوم

الديون الحكومية و الظروف المعيشية/ ممدوح الولي

مستخلص

تسبب اقتراض الحكومة لسد العجز المزمع في الموازنة في بلوغ حجم الدين العام المحلي إلى 962 مليار جنيهه بنهاية العام الماضي، وإلى جانب الدين العام المحلي، فهناك الدين العام الخارجي البالغ بنهاية العام الماضي 35 مليار دولار أي ما يعادل 208 مليار جنيهه بسعر الصرف حينذاك، والخطورة العملية للدين العام أن تكلفته بموازنة الحكومة بالعام المالي الحالي تصل إلى 173 مليار جنيهه، أي أكثر من 35% من إجمالي إنفاق الموازنة.

ويقترح:

- على وزارة المالية اللجوء لحللول من داخل الدولار الحكومي بدلا من الاقتراض، ومنع حرق الموازنة عندما تقوم جهات حكومية عديدة بإنفاق باقي فوائض الموازنة لديها في آخر شهرين من العام المالي، ولو تم السماح لها بترحيل تلك المبالغ إلى العام المالي الجديد لأمكن توفير مبالغ بالموازنة الجديدة.
- الاتجاه لبيع المخزون الحكومي الراكد في شكل بضائع متنوعة الأشكال، وخفض الإنفاق الحكومي على أمور عديدة مثل أجور المستشارين الحكوميين والسيارات الحكومية، وتحصيل المتأخرات الضريبية والحد من التهرب الضريبي، وإعادة النظر في ضرائب الدخل للمهنيين، والحصول على إيرادات ضريبية من هيئة البترول والتي لا تدفع حاليا أي ضرائب .
- المفاضلة بين بيع أذون وسندات مصرية للمصريين حيث يقام إنفاق العوائد محليا بما يساهم في تنشيط السوق أو يزيد الودائع، وبين بيعها للأجانب في تحويل هؤلاء للعوائد إلى الخارج .

(10

بلغت 1.2 تريليون جنيه بزيادة 700٪ خلال الـ30 عاماً الأخيرة: ديون مصر في خطر: د.
إيهاب الدسوقي: المشكلة في الدين الداخلي وليس الخارجي / العالم اليوم

مستخلص

إن المشكلة لا تكمن في الدين الخارجي حيث يعتبر معقولاً بالنسبة لدولة نامية أخرى وهناك تفاؤل وقدرة على رد هذا الدين خاصة وأن هناك العديد من الدول الدائنة تشير إلى إمكانية تخفيض الدين على مصر أو تقوم بإلغاء جزء كبير منه خلال الفترة المقبلة، ولكن المشكلة تكمن في الدين الداخلي وقيمتها الكبيرة.

ويقترح:

- وقف زيادة الدين الداخلي، من خلال العمل على زيادة الإيرادات بالموازنة العامة للدولة، حيث يتطلب زيادة الإيرادات.
- العمل على ضخ استثمارات في المجتمع والتنمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتحصيل الضرائب والرسوم، وبالتالي يكون هناك مصدر مالي في جانب الإيرادات، وتقليل الاعتماد على المديونية الخارجية في تمويل العجز.

ص: 15

14 يونيو 2011

العالم اليوم

(11

بلغت 1.2 تريليون جنيه بزيادة 700٪ خلال الـ30 عاماً الأخيرة: ديون مصر في خطر: علي فايز: لابد من عودة البنوك لتمويل المشروعات الإنتاجية/ العالم اليوم

مستخلص

إن معدلات الدين المحلي والخارجي تعدت الحدود المتعارف عليها دولياً، ووصلت إلى معدلات خطيرة، حيث توضح الإحصائيات أن صافي الدين الحكومي الداخلي والخارجي يشكل 67.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ويقترح:

- التوجه نحو زيادة الإنتاج وعودة الجهاز المصرفي للدور الأساسي وهو موازنة نشاط تمويل المشروعات الصناعية والزراعية وليس الاقتصار فقط على القطاعات الخدمية مثلما كان يحدث خلال فترة طلعت حرب مؤسس بنك مصر.
- قيام الجهاز المصرفي بتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الحماية لهذه المشروعات وتيسير تقديم القروض لها.

ص: 15

14 يونيو 2011

العالم اليوم

بلغت 1.2 تريليون جنيه بزيادة 700٪ خلال الـ30 عاماً الأخيرة: ديون مصر في خطر: د. عادل الغزبي: مطلوب إتباع أسلوب علمي و وطني للخروج من الأزمة/ العالم اليوم

مستخلص

لقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة مبالغة شديدة في الاقتراض سواء على المستوى الأجنبي أو المحلي، ولم تستخدم هذه المليارات الاستخدام الأمثل لتنمية المجتمع بحيث يكون هناك عائد لسداد الفوائد أو أصل الدين أو فتح مجالات للإنتاج وتوفير فرص للعمل.

ويقترح:

- التفاهم مع الدائنين الخارجيين، أما من خلال الإعفاء من جزء من هذه الديون، أو فوائدها، أو إطالة فترة السداد بحيث لا يشكل الالتزام بالسداد عائقاً دون انطلاق مصر في مجال التنمية الحقيقية.
- محاولة الحصول على منح ومعونات تساعد الاقتصاد المحلي في دعم ومساندة المشروعات القائمة حتى يعود تشغيل خطوط الإنتاج إلى كامل طاقته، وإنشاء مشروعات إنتاجية وخدمية جديدة تستوعب أعداداً جديدة من العمالة.
- قيام المنظمات ورجال الأعمال باتخاذ حزمة من الإجراءات، بحيث لا ترهق الدولة بمتطلبات مساندة مالية، مع زيادة الإنتاج والاكتفاء بهوامش ربح بسيطة لفترة محدودة حتى يمكن تقدم المجتمع والاقتصاد.

**بلغت 1.2 تريليون جنيهه بزيادة 700٪ خلال الـ30 عاماً الأخيرة: ديون مصر في خطر:
أحمد سمير: عدم اتخاذ قرارات متسارعة تؤثر على الاستثمار الخارجي / العالم اليوم
مستخلص**

إن الوضع بالنسبة للدين المحلي والخارجي بطبيعة الحال يعد سيئاً، فهو ميراث متراكم منذ سنوات،
وظهرت خطورته بسبب الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد وشبه التوقف للقطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادي.

ويقترح:

- إعادة التفاوض مع المستثمرين خاصة العرب والأجانب دون اتخاذ قرارات تؤدي إلى رفع قضايا تحكيم على البلاد لتزيد من الوضع سوءاً مثل قضية عمر أفندي.
- الاستفادة من الودائع لدى الجهاز المصرفي التي تصل إلى حوالي 975 مليار جنيهه في تمويل مشروعات تؤدي إلى عوائد تسدّد الفائدة على الودائع .
- اتخاذ قرارات بتقليل حجم الواردات للمنتجات غير المهمة حتى تقلّ الفجوة في الميزان التجاري ويقلّ الدين الداخلي.

ص: 15

14 يونيو 2011

العالم اليوم

بعد صعوده الأخير: الدين المحلي يخنق الاقتصاد المصري/ أحمد الباز

مستخلص

خرجت الإرهاسات والتنبؤات بعد صدور بيانات البنك المركزي الأخيرة لتتنذر بخطورة وضع الدين المحلي، والذي قد يؤدي إلى نتائج لا يحمد عقباها، حيث يجب على الحكومة أن تبحث عن وسائل لعلاج الأزمة بدلاً من تحميل العبء بأكمله على البنك المركزي.

ويقترح:

- رفع معدلات الإنتاج وترشيد النفقات والعمل على توجيه الدعم وتخفيض انفاق الحكومة على السلع الترفيحية الكمالية لتخفيض الديون، وزيادة الإيرادات .
- تشجيع الاستثمار، وتقديم مزيد من الحوافز للقطاع الخاص.
- تشكيل مجلس يضم الحكومة والقطاع الخاص لإعادة النظر في هيكل الإنفاق بوجه عام، والحد من التبذير والنفقات الترفيحية للحكومة، ونقل التزامات تنفيذ مشروعات البنية التحتية من الحكومة إلى القطاع الخاص أو مشروعات امتياز مرافق عامة يتولى إدارتها وتشغيلها القطاع الخاص بنظام الـ Boot.

ص: 2

4 يوليو 2011

العالم اليوم

مستخلص

على الرغم من أن غالبية الدين العام في مصر بالعملة المحلية، ومن الممكن سداد الديون وفوائدها إذا لزم الأمر عن طريق طباعة المزيد من النقود، مما سيؤدي إلى التضخم، حيث إن التضخم يمثل تهديداً أقل بكثير من الإخفاق في السداد؛ إلا أنه هناك مخاطر أخرى، تتمثل في تباطؤ الاقتصاد العالمي الذي قد يؤثر بدوره على قدرة مصر على بناء الاقتصاد نتيجة انخفاض إيرادات قناة السويس والسياحة والصادرات.

ويقترح:

- أن تبدأ الحكومة الآن في وضع الأساس للنمو الحقيقي عن طريق صياغة وتنفيذ رؤية واضحة للاقتصاد تركز على التجارة والاستثمار اللذين يتسببان بدورهما في نمو الاقتصاد وخلق فرص عمل وزيادة موارد الدولة.
- أن تتجنب الحكومة أن تطلب من الدول والمستثمرين شراء أذون الخزانة بغرض تخفيض سعر الفائدة على الدين العام .
- أن تتجه الحكومة إلى الاستثمار في المشروعات التي تحتاج إلى عمالة مكثفة، والتي تخلق فرص عمل لأقصى عدد ممكن، والعمل على عودة الاستقرار للبلاد.

أحمد آدم يضع هذه الدراسة بين أيدي رئيس الوزراء: مطلوب حملات لحشد المدخرات.. للارتفاع بمعدلات نمو الودائع/ العالم اليوم

مستخلص

إن الإدارة غير السليمة للسياسة النقدية من قبل البنك المركزي المصري أثرت على سعر الفائدة منذ عام 2008 وحتى الآن، وهو ما أدى لتآكل وائاح العملاء بصفة عامة، وودائع القطاع العائلي بصفة خاصة، في الوقت الذي تسارعت فيه معدلات الدين المحلي لتتجاوز وبشكل واضح معدلات نمو الودائع، مما سيؤدي إلى مشكلات ومصاعب ستواجه البنوك المصرية وتعوق مواصلتها وقدرتها على تمويل معدلات نمو الدين المحلي.

ويقترح:

- حشد حملات إعلامية للمصريين العاملين بالخارج، والذين يزيد عددهم حاليا عن 7 ملايين عامل بتوجيه مدخراتهم بالخارج للإيداع بالبنوك المصرية لتدعيم مراكزها المالية.

ص: 2

21 فبراير 2012

العالم اليوم

الديون.. المشكلة الاقتصادية الرئيسية/ ممدوح الولي

مستخلص

بلغ حجم الدين العام بنهاية شهر سبتمبر الماضي تريليوني وثلاثمائة مليار جنيه حسب آخر أرقام رسمية معلنه، ومن المتوقع ارتفاعه في الفترة القادمة، في ظل استمرار الاقتراض من الداخل والخارج خلال الشهور الأخيرة، واستمرار ارتفاع نسبة الفائدة على الإقتراض من الداخل إلى أكثر من 16% حالياً، وتوزع الدين العام ما بين دين عام داخلي بلغ تريليون جنيه ونحو مائة مليار جنيه، ودين خارجي بلغ 34 مليار دولار أي ما يعادل 203 مليارات جنيه، وشمل الدين الداخلي ديونا على الحكومة وعلى الهيئات الاقتصادية وعلى بنك الاستثمار القومي.

ويقترح:

- خفض العجز بالموازنة من خلال خفض ملموس للمصروفات التي مازالت تعج بالكثير من أوجه الإسراف الحكومي، والفساد في التعاقدات الحكومية، وكذلك زيادة الإيرادات الحكومية من خلال تحسين أداء الهيئات الاقتصادية وبيع الأراضي الصحراوية للمستثمرين والأفراد.
- السعي لخفض جبل الدين العام من خلال وسائل أخرى بخلاف الاقتراض، وهو أمر يحتاج إلى أفكار الاقتصاديين وغيرهم، والجرأة من جانب المسؤولين في مواجهة البطالة المقنعة بالجهاز الحكومي، والمزيد من الاستثمار والتنمية كي تزيد الضرائب المحصلة من المشروعات الربحية.

(18)

بعد وصول الديون الداخلية إلى أعلى مستوياتها: مطلوب خطة للهروب من شبك الإفلاس/
محمود مقلد

مستخلص

يتناول التحقيق مناقشة خطورة ارتفاع حجم الديون المحلية ومخاطر ذلك على الاقتصاد، مع إعطاء الحلول المقترحة لمواجهة هذا الأمر من قبل الخبراء.

ويقترح:

- أن يكون سداد الديون سواء الداخلية أو الخارجية من خلال مصادر تمويل حقيقية وليس بطبع أوراق مالية جديدة .
- أن يتم توجيه القروض إلى الاستثمار وليس لسداد رواتب الموظفين أو استيراد السلع الأساسية، مع ضرورة استمرار الحكومة في دعم الصناعات وتشجيعهم على الإنتاج والاستثمار.
- ترشيد النفقات والبحث عن مصادر تمويل بديلة عن الاستدانة، مع دعم الصناعات وتهيئة مناخ الاستثمار واحترام الحكومة لعقودها المبرمة مع المستثمرين، مع إعطاء الثقة للمستثمرين الجادين وتحفيزهم ومساندة الصناعات لزيادة معدلات الإنتاج وبالتالي فرص العمل والإيرادات.
- العمل على ترشيد النفقات العامة ومحاربة الفساد في المحليات وإعادة النظر في توزيع المصروفات الحكومية مع تحفيز تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية والعمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي .

ص: 4

20 مارس 2012

العالم اليوم

(19)

عميد تجارة الإسكندرية: إنشاء هيئة لإدارة الدين العام.. ضرورة لإنقاذ الاقتصاد/ العالم اليوم

مستخلص

لقد وصل الدين العام لمصر مؤخرا إلى 90% من إجمالي الدخل المحلي، حيث وصل إلى 1150 مليار جنيه.

ويقترح:

- إنشاء هيئة عامة لإدارة الدين العام، على أن تقوم هذه الهيئة بإدارة الدين بطريقة اقتصادية ويتم تجميع جميع الديون التي على الحكومة أو الجهات الأخرى تحت إدارة هذه الهيئة التي تحصر الدين العام وتحدد مصادر الإقراض الأقل تكلفة وتقوم بإحلال الديون بديون أقل تكلفة .

(20

أخطر 5 أزمات اقتصادية تنتظر الرئيس الجديد: 1- تراجع الاحتياطي الأجنبي يثير

مخاوف واسعة/ عبد الرحيم أبو شامة

مستخلص

يواجه الرئيس القادم للبلاد أزمات اقتصادية عديدة أفرزتها الأوضاع السياسية والأمنية وسوء إدارة المرحلة الانتقالية خلال عام ونصف مضي، ومن بين هذه الأزمات تراجع احتياطي النقد الأجنبي للبلاد وعدم كفاءة السياسة المالية والتي أدت إلى قيام مؤسسات التصنيف الدولية بخفض التصنيف الائتماني لمصر نحو سبع مرات متتالية، وأصبح الوضع غاية في الخطورة تظهر آثاره عند طلب الاقتراض الخارجي وهو ما يجعل تكلفته مرتفعة.

ويقترح:

- الحد من استثمارات الأجانب في أدوات الدين المحلي وذلك لعدة اعتبارات، أهمها أن زيادة نسبة استثمارات الأجانب بالدين المحلي يحوله إلى دين خارجي بما له من تأثيرات على القرارات السيادية لمصر.

الوفد

25 يونيو 2012

ص: 8

(21)

الجنزوري يسلم "الملاءة السوداء" للدين المحلي: عجز الموازنة يفترس الودائع والسيولة/ العالم اليوم

مستخلص

أكد الدكتور رشاد عبده الخبير الاقتصادي، على أن الحكومة تعرقل التمويل السليم الذي يدعم عملية التنمية في مصر؛ حيث إن الحكومة أرهقت البنوك بسبب تمويل عجز الموازنة والبورصة بسبب زيادة حركة الأموال الساخنة التي تعتمد عليها كثيرا في عملية التمويل الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى هزات كبيرة تضرب سوق المال مع أي بوادر أزمة تلوح في الأفق.

ويقترح:

- تشجيع البنوك على تمويل القطاع الخاص، وفتح فرص استثمارية حقيقية أمام البنوك والتي اتجهت منذ سنوات إلى توظيف أموالها بشكل آمن في مجال أذون الخزانة.
- عدم إلغاء الدعم للتخلص من أزمة الدين، ولكن لا بد من رفع معدلات الإنتاج وترشيد النفقات والعمل على توجيه الدعم لمستحقيه وتخفيض إنفاق الحكومة على السلع الترفيحية الكمالية، مع تشجيع الاستثمار وتقديم مزيد من الحوافز للقطاع الخاص، وزيادة عدد الشركات المنتجة والإيرادات الضريبية التي من المفترض أن تصب في مصلحة الاقتصاد.
- أن تكون الاستدانة والتمويل من جانب القطاع المصرفي لفترة مؤقتة وعدم الاعتماد عليها لفترة طويلة، حيث إن طول فترة الاعتماد على الاستدانة من القطاع المصرفي يؤدي إلى العديد من المشكلات، مع البحث عن موارد جديدة للدولة ذلك دون زيادة قيمة الضرائب في ظل هذه الأحداث الاقتصادية التي أثرت على جميع أفراد الدولة ومؤسساتها.
- وضع البنك المركزي قيودا وشروطا صارمة على توسع البنوك لتوظيف أموالها في السندات وأذون الخزانة حتى تستطيع التوازن في أداء أدوارها بالسوق.

ص: 2

2 يوليو 2012

العالم اليوم

مستخلص

إن معظم مؤسسات الدولة المصرية مدينة ابتداء بالإعلام والثقافة والصحافة وانتهاء بالسكة الحديد، وإذا استمرت معدلات الزيادة في الديون بهذه الصورة فسوف تصل بنا إلى كارثة حقيقية، فإن أخطر ما في قضية الديون أنها نزيه لن يتوقف، وأن الحكومات كانت دائما ما تلجأ إلى الاقتراض دون دراسة واعية للأضرار المترتبة على هذه السياسات.

ويقترح:

- وضع مجموعة من الضوابط والمحاذير أمام مؤسسات الدولة لوقف عمليات الاقتراض وأن يتبع صندوق الدين رئيس الدولة شخصا كما كان في عهد الخديوي إسماعيل، وأن تصدر قرارات ملزمة بعدم الاقتراض إلا بموافقة سيادية مسبقة، والبدء في التفاوض مع الدول الدائنة لإسقاط جزء من هذه الديون، ومراجعة ديون مؤسسات الدولة وتعاملاتها مع بنك الاستثمار القومي.

بعد تجاوز الخطوط الحمراء الدين العام أزمة.. أم نكسة..! / شيماء عثمان

مستخلص

أزمة الدين العام هذه القضية القديمة الحديثة متى ستختفي؟، سؤال يفرض نفسه على الساحة بين الحين والآخر، وإن صار أكثر إلحاحا بعد تفاقم حجم الدين العام، الأمر الذي يندرج بوجود خطر شديد على مستقبل الاقتصاد، وهو ما يتطلب من خبراء الدولة ضرورة البحث عن بدائل غير تقليدية للخروج من هذا المأزق، وعدم اللجوء إلى الاقتراض من مؤسسات دولية لسد العجز الدائم في موازنة الدولة.

ويقترح:

- إعادة النظر في السياسات المتبعة لعلاج هذا الدين من خلال اتجاهين متلازمين معا أحدهما يؤدي إلى تقليص هذا الدين العام وعدم زيادته خلال السنوات التالية من خلال عدم الاقتراض من جديد، أو طرح سندات خزانة عامة مصرية سواء بالجنيه المصري أو الدولار، والاتجاه الثاني يشمل على ضرورة وضع خطة زمنية على مراحل تمتد لعشر سنوات تؤدي في النهاية إلى سداد هذا الدين العام، وهو ما يتطلب إيجاد موارد سيادية غير تقليدية ينجم عنها علاج عجز الموازنة.
- إعادة النظر في فلسفة الموازنة العامة للدولة بحيث يمكن تنشيط حصيلة الموارد السيادية، في نفس الوقت الذي يجب فيه ترشيد الإنفاق العام، بمعنى أن كل وحدة نقدية تنفق إنفاقا عاما يجب أن تحقق أقصى منفعة عامة ممكنة، كذلك ترشيد نفقات سفر الوفود للخارج، وفي المقابل يجب أن نبحث عن كيفية مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي.

مستخلص

أصبح الكلام عن الأزمة الاقتصادية في مصر أمراً شائعاً بين عوام الناس وليس فقط المتخصصين، فالأزمة الحالية متصاعدة ويشعر بها الجميع، وعلى الرغم من كونها أزمة اقتصادية بالأساس وليست مالية، فإن تصاعد هذه الأزمة الاقتصادية سيهدد القطاع المالي بمرور الوقت مما يندرج بأزمة كبيرة قد تصيب الاقتصاد على المدى المتوسط، لذا فمن الضروري أن يتخذ من يحكم مصر إجراءات سياسية واقتصادية عاجلة حتى لا ينهار الاقتصاد.

ويقترح:

- إعادة تمويل جزء من الديون المحلية من مصادر خارجية عن طريق طرح سندات حكومية دولارية تشتريها الدول الخليجية الداعمة لمصر الآن، حيث يتم الآن تمويل الجزء الأكبر من هذه الديون من خلال البنوك المحلية مما يثقل كاهلها.
- تبني سياسة نقدية توسعية من قِبَل البنك المركزي بخفض سعر الفائدة مما سيؤدي إلى تشجيع الاستثمار في الأسواق، وكذلك خفض بند خدمة الدين في موازنة الحكومة.
- تشجيع الاستثمار المحلي عن طريق إعطاء مزايا تمويلية وضريبية للشركات ورجال الأعمال المصريين للتوسع في المشروعات القائمة وبدء مشروعات جديدة.
- طرح مشروعات اقتصادية قومية عملاقة في مجالات البنية التحتية والطاقة والنقل والصناعات الثقيلة والاتفاق مع الدول الخليجية الداعمة لمصر الآن على تمويل هذه المشروعات عن طريق الاستثمار المباشر وليس عن طريق الإقراض.

(25

وصفها بأنها "مشكلة مزمنة": مؤتمر بتجارة القاهرة يقدم "روشتة" لعلاج عجز الموازنة/ زكي
السعدني

مستخلص

يرجع السبب الرئيس في عجز الموازنة إلى عدم وجود سقف للديون في مصر على عكس كل الدول، بالإضافة إلى عجز يتعلق بالإيرادات مثل ظاهرة التهرب الضريبي والذي يقدر بحوالي 35 مليار جنيه، وكذلك عدم سداد المؤسسات الصحفية والهيئات الحكومية الضرائب المستحقة عليها والتي تصل إلى حوالي 70 مليار جنيه، إلى جانب غياب الوعي الضريبي عند المواطنين وضعف التدريب لدى العاملين بالضرائب وتردد الحكومة في تطبيق قانون الضريبة العقارية حتى الآن، وعدم تحويل ضريبة المبيعات إلى ضريبة القيمة المضافة، وتوقف الاستثمارات الجديدة واختفاء السياحة في مصر.

ويقترح:

- وضع سقف للدين العام لا يمكن للحكومة تجاوزه والعمل على التحول من ضريبة المبيعات إلى ضريبة القيمة المضافة، وترشيد كافة المصروفات الحكومية بما لا يؤثر على كفاءة الأداء، وبذل القوى السياسية الجهود لوقف التظاهرات والإضرابات الفتوية، وإعادة تشغيل المصانع المغلقة لدفع عجلة الإنتاج.

الوفد	28 نوفمبر 2013	ص: 12
-------	----------------	-------

(26)

وديعة حرب الخليج المهذرة/ عاطف زيدان

مستخلص

انتقدت بشدة قيام أحمد جلال وزير المالية السابق بفك وديعة حرب الخليج التي ظلت مصادنة لمدة تقارب ربع قرن دون أن يقترب منها أحد باعتبارها مصدر آمان للدين الخارجي، حيث كان يتم استخدام عائد الوديعة بالبنك المركزي في تغطية الجانب الأكبر من فوائد وأقساط الدين الخارجي وبالتالي خففت الوديعة كثيرا من أعباء خدمة ذلك الدين على الموازنة العامة للدولة، لكن الأمر سوف يختلف بعد فك الوديعة بدعوى استخدامها فيما يسمى حزمة تنشيط الاقتصاد رغم المساعدات الخليجية التي تتجاوز 12 مليار دولار.

ويقترح:

- إعادة ربط وديعة حرب الخليج بالبنك المركزي لتظل كما كانت منذ عام 1991 سياج آمان ضد غدر بعض الدائنين الأجانب المتربصين بمصر وشعبها.

<http://akhbarelyom.com>

15 إبريل 2014

موقع أخبار اليوم

مستخلص

كأى مدين مثقل بالديون تسعى الحكومة إلى تخفيض مصروفاتها والبحث عن مصادر جديدة للإيرادات، إن نوع النفقات التي يتم تخفيضها ومصادر الإيرادات الإضافية التي يتم اللجوء إليها يحدد الفئات الاجتماعية التي اختارت الحكومة أن تحملها تكلفة الخروج من الأزمة. والحكومة الحالية حملت العبء على الفقراء والشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة.

ويقترح:

- إعادة هيكلة الضرائب على الدخل وفقا لما نص عليه الدستور.
- توسيع شريحة الإعفاء للحدود الدنيا للدخل إلى 18 ألف جنيه سنويا بما يساوى قيمة الحد الأدنى للأجور.
- تطبيق ضريبة تصاعدية حقيقية على الدخل الفردية ثم في مرحلة تالية على دخول المشروعات.
- ضم كامل إيرادات ومصروفات الصناديق الخاصة للموازنة العامة للدولة.

بعدها وصل لـ 1.649 ترليون جنيه: الدين العام المحلي.. مشاكل وحلول / محمود جمعه

مستخلص

تحتل قضية الدين المحلي أهمية خاصة لدى الحكومة خاصة بعدما وصل في الفترة الماضية لأعلى مستوياته، فقد وصل الدين المحلي بحسب الأرقام التي نشرتها وزارة المالية في يونيو 2014 لـ 1.649 ترليون جنيه مصري، وبما يوازي 82.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

ويقترح:

- أن تبدأ الحكومة في ترشيد منظومة الدعم حتى يصل لمستحقه، بما لا يخالف قاعدة العدالة الاجتماعية للفقراء في مصر، فالدعم بصورته الحالية يمثل أحد أهم وسائل إهدار المال العام لعدم وجود قاعدة بيانات لمستحقي الدعم في مصر، مع إلغاء دعم الطاقة للصناعات الكثيفة.
- مواجهة الفساد الإداري المستشري في الجهاز الإداري والمؤسسات الاقتصادية العامة في الدولة، وتعيين قيادات ذات خبرة وكفاءة، مع تحصيل المتأخرات الحكومية من الضرائب والرسوم.
- وضع خطة واضحة لهيكله الصناديق الخاصة، حتى تعمل بالشكل المطلوب منها وتحقق الهدف الذي من أجلها أنشئت تلك الصناديق، وأن تخضع للأجهزة الرقابية بعد أن باتت بآباً للفساد وإهدار المال العام، أو بضم تلك الصناديق للموازنة العامة للدولة.
- تطبيق الحد الأقصى للأجور في الجهاز الإداري للدولة وفي المؤسسات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام والبنوك، ووضع معايير معينة لاختيار المستشارين وفق الحاجة والخبرة والكفاءة ومدى الانجاز الذي يحقق.
- ترشيد النفقات الحكومية التي يتم صرفها على البدلات والانتقالات والسيارات والأثاث والمفروشات والمؤتمرات والحفلات، والحد من الإعلانات الحكومية.
- إصلاح الهيكل الضريبي وتطبيق الضرائب التصاعدي على أصحاب الدخول المرتفعة، وتوجيهها للفقراء وبرامج التدريب والتأهيل، ودعم المشروعات الصغيرة للشباب، ومكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، وزيادة الوعي الضريبي لدى الأفراد والمؤسسات الخاصة حيث تشكل الضرائب نسبة كبيرة من إيرادات الموازنة العامة للدولة.

بعءما وصل لـ 1.649 ترليون جنيه: الدين العام المحلي.. مشاكل وحلول / محمود جمعه -تابع

- الحد من الاقتراض إلا للأساسيات وفي الضرورة القصوى، والبعد عن أي اقتراض للإنفاق على نشاط ترفيهي، مع التوازن بين النفقات والإيرادات العامة حتى لا يحدث عجز يتزايد ويتراكم ويؤدى إلى مخاطر عديدة ألا وهى الاستدانة و سداد الديون بديون متجددة إلى أن تصل إلى التوقف عن سداد الديون.
- إصلاح المنظومة التشريعية لتهيئة البيئة والمناخ الاقتصادي المناسب لتشجيع الاستثمار الخاص، وتشجيع القطاع الخاص للقيام بدوره الهام في التنمية الاقتصادية من خلال تحديد الاستثمارات والمشروعات التي يمكن أن ينفذها القطاع الخاص بشكل أكفأ.
- إعادة النظر في النظام الضريبي المصري وإيجاد بديل للدين العام في شكل موارد سيادية جارية ومستديمة عن طريق التحول من نظام ضريبة المبيعات إلى ضريبة القيمة المضافة كمصدر من مصادر التمويل للتخفيف من العجز.
- تشجيع الاستثمار في المشروعات والصناعات الإستراتيجية من خلال منح حوافز وإعفاءات ضريبية لفترة معينة، مع إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية التي تقدم خدمات للمواطنين من خلال دمج البعض وتطوير البعض الآخر والاتجاه لنظام الشباك الواحد.

مضاييا و آراء

حقوق الطبع © محفوظة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء - جمهورية مصر العربية

رقم الإيداع: 2007 / 12808

ISSN: 1687 - 6504